كلمة رئيسة الجمعية الكويتية للأسرة المثالية
الشيخه فريحه الأحمد الجابر الصباح
في افتتاح ورشة عمل
العنف القائم على النوع
في الفترة من 25-26 أكتوبر 2011
في دولة قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علـــى نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعينً ً

أصحاب السعادة وكبار الشخصيات.. الكرام
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان .. الموقرين
اللجنة العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .. الموقرين
الحضور الكريم ..

لقد تشرفت بدعوتكم الكريمة لحضور ورشة العنف القائم على النوع ضمن أنشطة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان و اللجنة العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئينً على أرض دولة قطر الشقيقةً لمواجهة ظاهرة العنف في المجتمعات الدولية وتبادل الخبرات بين الحكومات والمنظمات والهيئات العاملة في مجال حقوق الإنسانً وخصوصاً المرأة والطفل لكونهم ضحايا العنف الأسري أو المجتمعيً وهذا إن دل على شيء يدل على مساعي صادقة وحثيثةً للحد من العنف وأنواعهً وسبل علاجهً والقضاء على جذورهً ليحل مكانه الحوار البناءًوالنقاش الهادئ بعيداً عن التوتراتًوالاحتقان النفسي .

ولا شك بأن التنمية البشرية أو العلمية أو الاقتصاديةٌ لا تتم إلا من خلال سلوكيات مستقيمة وأدبيات احترام الرأي الأخرٌ وتقبل وجهات النظر المخالفة.

وفي الختام أتمنى النجاح والتوفيق للمشاركين والخروج بتوصيات تساهم في علاج ظاهرة العنف القائم على النوع .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

****

كلمة نائب رئيسة الجمعية الكويتية للأسرة المثالية
والمستشار الأول للجمعية
الشيخ صالح النهام
في افتتاح ورشة عمل
العنف القائم على النوع
في الفترة من 25-26 أكتوبر 2011
في دولة قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علـــى على رسول الله وعلى أصحبه أجمعين ..

السادة كبار الضيوف والشخصيات.. الموقرين
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان .. الموقرين
اللجنة العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الموقرين
الحضور الكريم ..

لقد عقدت الجمعية الكويتية للأسرة المثالية برئاسة الشيخه فريحه الأحمد الجابر الصباح بالتعاون مع مكتب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين فرع الكويت وبحضور ممثلين ووزارات وهيئات ومنظمات معنية من الدول العربية والأجنبية" وذلك بتاريخ 5 يونيو 2011 بعنوان " العنف النوعي "" وبعد مداولات لمدة ثلاثة أيام تمخض من الورشة التوصيات التالية :

1- سن التشريعات والقوانين اللازمة للحد من ظاهرة العنف في القتل و الاعتداء والظلم وحيازة الأسلحة.

2- نشر التوعية المجتمعية من خلال وسائل الإعلام ومؤسسات الدولة ورؤية إستراتيجية لعلاج العنف .
3- الشراكة بين جمعيات النفع العام وباقي الجهات المعنية ذات الصلة .
4- تفعيل المؤسسات التربوية والقانونية لأداء دورها في نشر ثقافة التسامح .
5- إقامة مشاريع تنموية لاستقطاب طاقات الشباب وتنمية مهاراتهم .
6- القضاء على البطالة وتوظيف الشباب أو إعطائهم ما يحققون حاجاتهم الأساسية.

7- معالجة حالات الطلاق وتداعياته والتفكك الأسري والتي تؤدي غالبا إلى تشرد الأبناء والعنف .
8- الرقابة على مواقع الانترنت وحجب السيئ منها .
9- الرقابة على الأدوية التي تسبب حالات العصبية مثل أقراص المنشطات والمخدرات والمسكرات.
10- استغلال المناسبات الوطنية لبث روح التعاون والوحدة .
11- تكثيف التواجد الأمني في الأماكن العامة لمنع التفلت الأمني وضبط المستهترين ومنع العنف في الباحات والملاعب والمطاعم وأماكن الترفيه.
12- تطبيق العقوبات لمن يتجاوز الحد كما يقال من أمن العقوبة أساء الأدب .
13- بناء جسور التواصل بين أفراد المجتمع من خلال أنشطة وفعاليات في العطل الصيفية وبرامج منوعة تقيمها الدولة أو الجمعيات التعاونية العام والقطاع الخاص.
14- إقامة مراكز وهيئات ومنظمات لرصد ظواهر العنف ووضع دراسات وبحوث منهجية للوقاية من العنف .
15- تنمية مشاعر الولاء والانتماء للوطن والمحافظة على ممتلكاته وأمن وسلامة المواطنين.
16- تعزيز القيم والأخلاقيات والسلوكيات الحميدة بين أوساط الشباب.
17- ترسيخ مفهوم المواطنة الصالحة والعمل من أجل رفعة وتقدم الوطن .
18- توفير مجالات العمل المهني وميادين مجالات العمل المهني وميادين الإبداع لاحتواء الشباب.
19- نشر التوعية الأسرية وأثر تبادل الأدوار سلب السلطة الأبوية.
20- التصدي للأفكار والمعتقدات الدخيلة على مجتمعنا كالإرهاب والتطرف الديني والفكري الاجتماعي.
21- التركيز على الممارسات الخاطئة ضد فئة ذوي الاحتياجات الخاصة ومهارات التعامل مع هذه الفئة.
22- إنشاء مكاتب لإصلاح ذات البين في مخافر الشرطة لعلاج المشاكل الأسرية والمشاجرات العائلية وحلها من قل رفعها إلى القضاء للمحافظة على خصوصيات المجتمع.
23- تأسيس مراكز إدارة الأزمات الأخلاقية تحت مظلة حكومية تتلقى الشكاوي والاستغاثة من المواطنين فيما يتعلق بالعنف والتحرش الجنسي .
24- تأسيس قاعدة بيانات لجميع المستجدات لمعرفة مواطن الخلل داخل الأسرة مع مراعاة الخصوصية والسرية التامة وفق حيادية لجميع الأطراف.
25- التنسيق بين الدول الإقليمية من خلال مكاتب وحدة حماية الأسرة ومؤسسات الرعاية والاستفادة من خبرات تلك الدول وتبلور الأفكار والتصورات لعلاج العنف النوعي وسبل الحماية والحماية.
26- التصدي لظاهرة الاتجار بالبشر ومظاهر الرق والعبودية ضد العمل واستغلال الضحايا لممارسة البغاء بالإكراه
27- وضع آلية لمكافحة الاتجار بالبشر وسن القوانين الرادعة وحماية الضحايا وتطوير برامج تأهيل الجهات القانونية ونشر الوعي المجتمعي وإنشاء مكاتب للشرطة المجتمعية وفق معايير دولية وتنظمي الأجهزة الحكومية لتوفير الحماية للضحايا.
28- إدراج قضايا العنف ضمن أجندة المشاريع الحكومية والقطاع الخاص وتعطى لها الأولوية في المتابعة والتقييم ورصد ميزانيات لتحقيق الاستقرار والأمن والسلامة.

29- إنشاء لجان مشتركة من كوادر نفسية مع الجهات المختصة ومكاتب الاستشارات النفسية والأسرية لعمل بحوث وإحصائيات ودراسات حول العنف وأنواعه ومدى معالجته وفق أطر قانونية وعلمية وشرعة وتربوية .

30- الالتزام بالقيم و الثوابت الدينية وتطوير المهارات والتفاعل الإيجابي من خلال دورات تخصصية وفعاليات وإصدارات وبرامج تنموية تدفع المجتمع نحو المثالية وإشعار الأفراد بالمسؤولية الجماعية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته